

Distr.: General
12 July 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البند ٣٨ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠١٢ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلي أفغانستان واليابان لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل طيه النتائج التي توصل إليها مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان الذي عقد يوم ٨ تموز/يوليه ٢٠١٢، بعنوان "إعلان طوكيو والشراكة من أجل الاعتماد على الذات في أفغانستان من مرحلة الانتقال إلى التحول" (انظر المرفق الأول).

ونود باسم حكومتينا، أن نعرب عن امتناننا العميق لحضوركم الشخصي في طوكيو، الذي أظهر التزام الأمم المتحدة الثابت باستقرار أفغانستان. وقد أكد المؤتمر من جديد على التحالف التاريخي بين أفغانستان وشركائها الدوليين بالاستناد إلى إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة (انظر المرفق الثاني)، الذي يدعم شراكتنا من أجل عقد التحول.

وسنكون ممتنين لو تكرمتم بإحالة هذه الرسالة ومرفقيها إلى رئيس الجمعية العامة وإلى رئيس مجلس الأمن، وتعميمها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٨ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفير كازو كوداما
القائم بالأعمال المؤقت
للبعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة

(توقيع) السفير ظاهر طنين
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠١٢ والموجهة إلى الأمين العام من ممثلي أفغانستان واليابان لدى الأمم المتحدة

إعلان طوكيو: الشراكة من أجل الاعتماد على الذات في أفغانستان من مرحلة الانتقال إلى التحول

٨ تموز/يوليه ٢٠١٢

الديباجة

١ - عقد في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٢ في طوكيو، اجتماع ضم حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي (المشار إليهما فيما يلي باسم "المشاركين") لإعادة تأكيد وتوطيد الشراكة بينهما من المرحلة الانتقالية إلى عقد التحول. وقد قام مؤتمر طوكيو، جنباً إلى جنب مع مؤتمر قمة شيكاغو بشأن أفغانستان والدول المساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في شهر أيار/مايو ٢٠١٢، بإنشاء أساس متجدد أقوى للشراكة من أجل دعم النمو المستدام والتنمية في أفغانستان طوال عقد التحول (٢٠١٥-٢٠٢٤). وتستند هذه التعهدات إلى نتائج مؤتمر بون المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الذي تعهدت فيه حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي بتجديد الالتزامات التي تعهدت بها في الأجل الطويل في مجالات الحوكمة والأمن وعملية السلام، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون الإقليمي، فضلاً عن نتائج المؤتمرات الدولية السابقة، مثل مؤتمر لندن المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ ومؤتمر كابل المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٠. كما اعترف مؤتمر اليوم الذي عقد برئاسة حكومتي اليابان وأفغانستان وبمشاركة وزراء وممثلين من ٥٥ بلداً و ٢٥ منظمة دولية وغير دولية من مختلف أنحاء العالم، بالدور المتزايد الذي يضطلع به الشركاء الجدد والبلدان المجاورة والإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة في أفغانستان.

٢ - ومنذ انعقاد مؤتمر طوكيو التاريخي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، حققت أفغانستان، بالدعم المالي الثابت والقوي من جانب المجتمع الدولي وغيره من أشكال الدعم، تطوراً ملموساً وأحرزت تقدماً ملحوظاً في العديد من مجالات التنمية، بما في ذلك التعليم والصحة والطرق والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية، على النحو الذي اتضح في الندوة التي استضافتها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢ في طوكيو. وبناء على طموح الشعب الأفغاني منذ عهد بعيد، قامت أفغانستان بوضع أسس نظام الحكم الديمقراطي، بما في ذلك إصدار دستورها الجديد، وتكريس الالتزام بالتعددية وحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة على قدم المساواة؛ وتطوير مجتمع مدني نشيط بشكل متزايد، وإعلام متفتح وناشط بالحياة.

٣ - بيد أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتحقيق تطلعات الشعب الأفغاني لبناء أفغانستان سلمية ومستقرة ومكتفية ذاتيا. وسوف يستمر التقدم في أفغانستان، بدعم من المجتمع الدولي، في قضايا مثل الأمن، مع التركيز على الإرهاب ومكافحة المخدرات والحد من الفقر والاحتياجات الإنسانية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والأمن الغذائي وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والأطفال، واحترام كرامة الفرد، وتشجيع التعليم والثقافة وتحسين الحوكمة والحد من الفساد وتقليل الاعتماد على المساعدات الدولية وتشجيع الاستثمار الخاص، مما يسهم في الأمن البشري.

٤ - وفي مؤتمر بون، كانت هناك رؤية مشتركة بين أفغانستان والمجتمع الدولي لإقامة شراكة طويلة الأمد لمساعدة أفغانستان على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية والاعتماد على الذات ماليا من مرحلة الانتقال إلى عقد التحول. وفي طوكيو اليوم، نجحت حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في تحويل التزاماتهما المتبادلة التي تم التعهد بها في بون للتعاون طوال عقد التحول إلى إطار متين وموثوق يركز على أولويات الحكومة الأفغانية على النحو الوارد في ورقة استراتيجيتها نحو الاعتماد على الذات. وفي مؤتمر اليوم، قامت أفغانستان والمجتمع الدولي بإنشاء إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة (المشار إليه فيما يلي باسم "إطار طوكيو")، الذي يدعم شراكتنا من أجل عقد التحول.

عملية الأمن والسلام

٥ - أكد المشاركون عن احترامهم لسيادة أفغانستان ووحدتها وسلامة أراضيها واستقلالها، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من السلام والرفاه والازدهار في المنطقة وخارجها. وأكد المشاركون على أن السلام والأمن يشكّلان الأساس الذي يبنى عليه أي مجتمع مستقر ومزدهر. وأقر المشاركون بأن التهديد الرئيسي للأمن والاستقرار في أفغانستان يأتي من الإرهاب وأن هذا التهديد يعرض أيضا للخطر السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وسلّم المشاركون في هذا الصدد، بالأبعاد الإقليمية للإرهاب والتطرف، بما في ذلك منح ملاذات آمنة للإرهابيين، وشددوا على الحاجة إلى إقامة تعاون مخلص وموجه لتحقيق نتائج على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل إيجاد منطقة خالية من الإرهاب من أجل كفالة أمن أفغانستان وحماية المنطقة والعالم من التهديد الإرهابي. وجدد المشاركون عزمهم الراسخ على مكافحة الإرهاب والتطرف بجميع أشكالهما وعدم السماح لأفغانستان بأن تصبح ملاذا للإرهاب الدولي مرة أخرى.

٦ - وشدد المشاركون على الأهمية الحاسمة للحد من إنتاج المخدرات وسلائفها والاتجار بها، الأمر الذي يشكل تحديا آخر لأمن أفغانستان ونموها الاقتصادي، وكذلك لتحقيق

السلام والاستقرار على الصعيد الدولي؛ وعلى مسؤولية الدول المجاورة والمستهلكة عن التصدي لجانب الطلب لمكافحة المخدرات. وفي هذا السياق، أحاط المشاركون علماً بأهمية نتائج المؤتمر الوزاري الثالث للشركاء في ميثاق باريس لمكافحة المخدرات والمواد الأفيونية غير المشروعة الآتية من أفغانستان الذي عقد في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢ في فيينا. وكررت حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي العزم على مواجهة خطر المخدرات غير المشروعة من خلال وسائل مثل القضاء على المحاصيل، وتفكيك الهياكل الأساسية لإنتاج المخدرات وتشجيع الزراعة البديلة، وإنفاذ القانون، والتعاون لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلائف الكيميائية، وكذلك غسل الأموال والفساد المرتبط بهذا الاتجار. وشدد المشاركون على أن السبيل إلى ذلك هو وضع حد للتزاع، وتطوير سبل عيش بديلة، فضلاً عن فعالية تطبيق القانون ومراقبة الحدود وتدابير مكافحة الفساد؛ وعلى أن القطاع الصحي يجب أن يكون قادراً على توفير الرعاية للذين يعانون من تعاطي المخدرات.

٧ - ورحب المشاركون بالتقدم المحرز في عملية الانتقال حتى الآن. ومع الإعلان في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٢ عن الشريحة الثالثة، سيصبح ٧٥ في المائة من السكان الآن تحت الحماية الأمنية التي توفرها قوات الأمن الوطنية الأفغانية. وبحلول منتصف عام ٢٠١٣، ستكون جميع أجزاء أفغانستان قد بدأت المرحلة الانتقالية وستكون القوات الأفغانية في طليعة جهات تحقيق الأمن في أرجاء البلد، بما يسمح بانسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية من أفغانستان بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وشدد المشاركون على أهمية حماية السكان المدنيين وفقاً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأكد المشاركون من جديد على أهمية قيام أفغانستان بإنشاء قوات أمن وطنية أفغانية مهنية تماماً وخاضعة للمساءلة وقادرة على أن تحمي السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وتحترم الدستور، وتمثل للقوانين الأفغانية والدولية.

٨ - ورحب المشاركون بالرؤية الواضحة وبخطة التمويل الكافي والمستدام لقوات الأمن الوطنية الأفغانية خلال عقد التحول كما أقرها مؤتمر قمة شيكاغو بشأن أفغانستان والدول المساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أيار/مايو ٢٠١٢. وأعاد المجتمع الدولي تأكيد عزمه على دعم تدريب الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية وتجهيزهما وتمويلهما وتنمية قدراتهما خلال عقد التحول، على أساس أن المجتمع الدولي سيقوم على مدى السنوات القادمة، بالحد تدريجياً من مساهمته المالية بما يتناسب مع تولى حكومة أفغانستان المسؤولية المالية على نحو متزايد. وستكون وتيرة وحجم تخفيض القوة تدريجياً إلى مستوى يمكن تحمل تكاليفه مسألة تستند إلى الظروف وتقررها حكومة أفغانستان بالتشاور مع المجتمع الدولي. وسيكون تطوير قدرات الشرطة المدنية وسيادة القانون من بين الأولويات.

وسيجري تقديم المساعدة الدولية باستخدام آليات مناسبة ومتسقة وفعالة تسترشد بمبادئ المرونة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد وفعالية التكاليف.

٩ - وأكد المشاركون على أهمية عملية السلام والمصالحة بغية وضع حد لأعمال العنف الجارية في البلد واستعادة السلام والأمن الدائمين وفقاً لقرارات مجلس الأمن، وكما ورد في بلاغي لندن وكابل، وأعيد تأكيده في نتائج بون. ويجب أن تكون العملية التي من شأنها أن تؤدي إلى المصالحة والسلام أن تكون شاملة للجميع، وتمثل المصالح المشروعة لجميع الأفغان، ويمتلك الأفغان زمامها وتنفيذ بقيادة أفغانية. وفي هذا السياق، أكد المشاركون على أهمية مبادئ المصالحة كنبذ العنف، وقطع العلاقات مع الإرهاب الدولي، واحترام الدستور الأفغاني، بما في ذلك أحكامه المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، وأكدوا على قيام المنطقة الإقليمية باحترام عملية السلام ونتائجها وتقديم الدعم لها. وأقر المشاركون بأهمية إعادة الإدماج باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عملية السلام، والتي سوف تمهد الطريق لانتعاش المجتمع الأفغاني وإعادة تأهيله بعد انتهاء النزاع من خلال تحسين الأمن والتنمية المجتمعية والحكم المحلي. وفي هذا الصدد، رحب المجتمع الدولي بالتقدم المحرز في جهود إعادة الإدماج حتى الآن بما في ذلك إعادة إدماج أكثر من ٧٠٠ ٤ من المقاتلين السابقين. ورحب المجتمع الدولي بتعيين رئيس جديد للمجلس السامي للسلام، السيد صلاح الدين رباني، وأعاد تأكيد دعمه القوي لجهود السلام التي تبذلها الحكومة الأفغانية من خلال المجلس السامي للسلام وبرنامج السلام وإعادة الإدماج في أفغانستان ودعا دول المنطقة التي يمكن أن تضطلع بدور إيجابي إلى تقديم كل تعاون ممكن لكفالة نجاح عملية السلام. وشدد المشاركون أيضاً على أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني والجمعيات النسائية في دعم عملية السلام وثقافة السلام وحقوق الإنسان في المجتمع الأفغاني ولا سيما في ضوء قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

١٠ - وشدد المشاركون على أن العودة المستدامة للاجئين والنازحين الأفغان وإعادة إدماجهم أمر ضروري للأمن والاستقرار. وأكدوا من جديد التزام المجتمع الدولي، بما في ذلك في استراتيجية الحلول التي تم وضعها في مؤتمر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي عقد في جنيف يومي ٢ و ٣ أيار/مايو ٢٠١٢، من أجل تعزيز إمكانيات التنمية وإعادة الإدماج في أفغانستان بتكوين مجتمعات قادرة على البقاء في الأجل الطويل ودعم زيادة عودة اللاجئين من البلدان المجاورة. واعترفت الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي بالعبء الذي تحمله جيران أفغانستان، ولا سيما باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، في توفير ملجأ مؤقت للملايين من الأفغان في أوقات صعبة، وبالتزامهم بمواصلة العمل من أجل عودتهم الطوعية والأمنة والمنظمة.

الحوكمة واستراتيجية الاعتماد على الذات اقتصاديا

١١ - أقر المشاركون بأن الحوكمة الرشيدة على الصعيدين الوطني ودون الوطني أمر أساسي لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وقوية وتحسين سبل عيش الشعب الأفغاني. وأعادت الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، من خلال إطار طوكيو، تأكيد شراكتهم في مجال تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية للشعب الأفغاني عن طريق عملية للمساءلة المتبادلة، وتحويل طبيعة العلاقة بينهما من علاقة بين جهة متلقية وجهات مانحة إلى علاقة بين مالك للعملية وشركاء فيها.

١٢ - واجتمع رأي الشركاء على أن قدرة المجتمع الدولي على مواصلة دعم أفغانستان تتوقف على تنفيذ الحكومة الأفغانية لالتزاماتها كجزء من هذه الشراكة المحددة. وفي هذا السياق، أكدت الحكومة الأفغانية عزمها، كما عبرت عن ذلك في بون، على أن نظامها السياسي سيواصل في المستقبل التعبير عن مجتمعها التعددي وسيظل قائما بشكل راسخ على الدستور الأفغاني. وسيواصل الشعب الأفغاني بناء مجتمع مستقر وديمقراطي أساسه سيادة القانون والقضاء المستقل والفعال والحوكمة الرشيدة، بما في ذلك إحراز التقدم في مكافحة الفساد. وأكدت الحكومة الأفغانية بأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لمواطنيها، ولا سيما المساواة بين الرجل والمرأة، مكفولة بموجب الدستور والتزامات أفغانستان الدولية في مجال حقوق الإنسان. وتعهدت الحكومة الأفغانية بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، يشارك فيها شعب أفغانستان بأكمله، بحرية ودون تدخل من الداخل أو الخارج.

١٣ - ولاحظ المجتمع الدولي أيضا التقدم الذي أحرزته الحكومة الأفغانية في مجال الحوكمة الاقتصادية والشراكة القائمة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي والبنك الإسلامي للتنمية. ورحب المجتمع الدولي بالجهود التي بذلتها أفغانستان لحد الآن وأشار إلى أهمية مواصلة الجهود، في ما يتعلق بمسائل منها حل مسألة مصرف كابل.

١٤ - وأعاد المشاركون تأكيد هدفهم المشترك المتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في أفغانستان واعتمادها على الذات في المجال المالي. ولتحقيق هذا الهدف، وضعت الحكومة الأفغانية الاستراتيجية المسماة "نحو الاعتماد على الذات"، وهي استراتيجية لتحقيق النمو والتنمية المستدامين تنفذ من خلال البرامج الوطنية ذات الأولوية، مع التركيز على النمو الاقتصادي، وتوليد الدخل، وتوفير فرص العمل، والتنمية البشرية. وستواصل الحكومة الأفغانية تخطيط وتنفيذ البرامج الوطنية ذات الأولوية تلك حسب التسلسل الملائم والضروري، حتى يبلغ عقد التحول مرحله المتقدمة، وإجراء استعراضات في فترات

فاصلة مناسبة. ورحب المجتمع الدولي بالاستراتيجية الأفغانية، وأكد من جديد تعهده بتوجيه ٨٠ في المائة من المعونة المقدمة نحو البرامج الوطنية ذات الأولوية وتقديم ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المساعدة الإنمائية عن طريق الميزانية الوطنية للحكومة الأفغانية وفق بياني لندن وكابل. وفي هذا الصدد، رحبت الجهات المانحة بالنتائج الرئيسية لاستعراض الصندوق الاستثماري لتعمير أفغانستان التي تؤكد وجود آليات مستقرة وذات مصداقية يمكن أن تستخدمها تلك الجهات للوفاء بتعهداتها القاضي بتقديم ٥٠ في المائة من المساعدة الإنمائية عن طريق الميزانية الوطنية لما بعد عام ٢٠١٤. وشجع المشاركون الشركاء الآخرين، كوكالات الأمم المتحدة، على دعم آليات توجيه المعونة والتمويل عن طريق الميزانية الوطنية، من خلال أدوارها المتعلقة بوضع السياسات وأنشطتها البرنامجية على حد سواء.

١٥ - وأكد المشاركون من جديد أن الحكومة الأفغانية سيكون لها احتياجات مالية خاصة ومهمة ومتواصلة، ولكن متناقصة، لا يمكن تلبيتها عن طريق الإيرادات المحلية في السنوات الموالية للمرحلة الانتقالية، وفقا لما توقعه البنك الدولي والحكومة الأفغانية في المرحلة التحضيرية لمؤتمر طوكيو. وللمساعدة على معالجة النقص في موارد الميزانية، تعهد المجتمع الدولي بتوجيه الدعم المالي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في أفغانستان على مدى عقد التحول. وفي هذا السياق، تعهد المجتمع الدولي بالنسبة للمرحلة الأولى من عقد التحول، بتقديم ١٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى غاية عام ٢٠١٥، ومواصلة الدعم إلى غاية عام ٢٠١٧، في مستويات العقد السابق أو ما يقاربها، وذلك لسد الفجوة المالية على النحو الوارد في توقعات البنك الدولي والحكومة الأفغانية.

التعاون الإقليمي

١٦ - يساهم التعاون والاندماج على الصعيد الإقليمي في استدامة الجهود الإنمائية، عن طريق زيادة الفرص الاقتصادية والتجارية وكذلك تعزيز الحوار السياسي. ومع مراعاة أن الالتزام المتواصل من جانب شركاء أفغانستان الإقليميين يظل أساسيا للتصدي للتحديات المشتركة، مثل الإرهاب، والتطرف، والمخدرات غير المشروعة، ومسألة اللاجئين، والحد من خطر الكوارث، والحوادث التي تعوق التجارة، والاستثمار والنمو الاقتصادي، فإن الدور الذي تضطلع به العمليات والمنتديات الإقليمية التي تيسر إجراء حوار سياسي منظم وتساهم في بناء الثقة فيما بين البلدان يتسم بأهمية بالغة. وفي هذا السياق، أقر المشاركون بأهمية عملية إسطنبول التي بدأت في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ والتي تقودها أفغانستان وتملكها المنطقة الإقليمية، ورحبوا بالتقدم المحرز في هذه العملية التي تمضي قدما وتدرجيا نحو التنفيذ العملي، من جانب البلدان والمنظمات المعنية، لتدابير بناء الثقة ذات الأولوية، بوصفه خطوة

حاسمة نحو تعميق التعاون والتفاعل والثقة بين جيران أفغانستان الأقربين والأبعدين. ورحب المشاركون بنتائج "المؤتمر الوزاري لقلب آسيا - كابل" الناجح الذي عقد في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وتطلعوا إلى المؤتمر الوزاري المقبل الذي سيعقد في كازاخستان في النصف الأول من عام ٢٠١٣.

١٧ - وشجع المشاركون بذل المزيد من الجهود لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي من خلال مختلف المنتدى الإقليمية الأخرى مثل المؤتمر المعني بالتفاعل وتدبير بناء الثقة في آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى. ورحب المشاركون أيضا بقرار منظمة شنغهاي للتعاون بمنح أفغانستان مركز المراقب.

١٨ - وأكد المشاركون من جديد أنه نظرا لأن أفغانستان من البلدان غير الساحلية، فمن الحيوي تحقيق الرؤية المتعلقة بالترابط الإقليمي والتكامل الاقتصادي، التي يمكن أن تكون أفغانستان من خلالها بمثابة محور وجسر بري في قلب منطقة مستقرة ومزدهرة. ويشجع المجتمع الدولي على دعم مشاريع البرامج الوطنية ذات الأولوية التي تعزز التعاون الاقتصادي الإقليمي وعلى إتاحة التمويل للصندوق الاستثماري للهياكل الأساسية في أفغانستان الذي يديره مصرف التنمية الآسيوي. وشدد المشاركون على أهمية تنفيذ مشاريع على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك المشاريع والبرامج التي تم تحديدها في مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الخامس المعني بأفغانستان وتلك التي تم تحديدها في برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى في عام ٢٠١١ في مجالات النقل والتجارة والطاقة وغيرها من القطاعات الرئيسية.

١٩ - وأكد المشاركون من جديد على أهمية تعزيز الترابط التجاري على امتداد طرق التجارة التاريخية، وتعزيز التجارة والعبور والاستثمار وإدارة الحدود سعيا لتحقيق التكامل الإقليمي والعالمي وتهيئة بيئة مؤاتية. ورحب المشاركون بإبرام اتفاق التجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان، والاتفاق المعني بالعبور بين أفغانستان وطاجيكستان، والاتفاق المتعلق بنقل الأشخاص والمركبات والسلع عبر الحدود بين أفغانستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان في إطار برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى.

القطاع الخاص والمجتمع المدني

٢٠ - اجتمع رأي المشاركين على أن تطوير قطاع خاص نشط سيكون أمرا أساسيا بالنسبة للتنمية المستدامة في أفغانستان، ولا سيما في الأمد البعيد؛ وأن ذلك يقتضي التزاما ثابتا من الحكومة الأفغانية باتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتهيئة بيئة تجارية مؤاتية،

بما في ذلك وضع أطر تنظيمية وتشبيد الهياكل الأساسية الضرورية. ولاحظ المشاركون أهمية تعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي في أفغانستان. وشجع المشاركون أيضا على وضع نماذج للشراكات بين البلدان في مجال الاستثمار يتمكن المستثمرون الدوليون بموجبها من إبرام ترتيبات شراكة مع مستثمرين من داخل المنطقة وكذلك مع المقاولين المحليين الأفغان. وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد على أهمية توفير فرص العمل واتخاذ المبادرات التي تستهدف توظيف الشباب والنساء.

٢١ - وفي ما يتعلق بأولويات الاستثمار، فإن الصناعات الاستخراجية، التي تحظى أصلاً باهتمام متزايد من المستثمرين من القطاع الخاص، ومن القطاعات المنتجة الأخرى في أفغانستان، مثل الزراعة والطاقة، ستكون حاسمة في جذب استثمارات القطاع الخاص، لفائدة التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل للجميع وتوفير فرص العمل في أفغانستان. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق، نهج الحكومة الأفغانية المتعلق بممر الموارد.

٢٢ - ورحب المشاركون بنتائج قمة دلهي للاستثمار المعنية بأفغانستان التي استضافها اتحاد الصناعات الهندي في ٢٨ حزيران/يونيه في دلهي والتي شارك فيها العديد من المشاركين من الدول المجاورة، وشددوا على أهمية تنفيذ توصيات تلك القمة. كما أكد المشاركون من جديد أهمية وضع المجتمع الدولي لخطط للتخفيف من حدة المخاطر وتقديم القروض لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في أفغانستان. وقد تعهد المجتمع الدولي باتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز الاستثمار الخاص والتجارة من خلال تعبئة مؤسسات التمويل الإنمائي ذات الصلة، وهيئات ائتمانات التصدير، وغيرها من الأدوات الحكومية وغير الحكومية لتشجيع الاستثمارات في رأس المال البشري والمالي في أفغانستان. وأعاد المشاركون أيضا تأكيد أهمية مشاركة المرأة في مؤتمرات القطاع الخاص باعتبار ذلك يعزز الوعي بالتنمية الشاملة والاعتراف بحقوق المرأة.

٢٣ - وشدد المشاركون على دور المجتمع المدني الأفغاني في الدعوة لحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية المستدامة في أفغانستان، وتقديم الدعم لها، وذلك من خلال الحوار المتواصل. كما أعاد المشاركون التأكيد على أن المجتمع المدني المزدهر والحر والقائم على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المكرسة في الدستور الأفغاني، ولا سيما المساواة بين الرجل والمرأة، سيكون مدخلا لتحقيق مجتمع يتسم بقدر أكبر من التعددية في أفغانستان.

٢٤ - وأحاط المشاركون علما بالبيان الذي أدلت به منظمات المجتمع المدني الأفغانية في مؤتمر طوكيو. ورحبوا أيضا بنتائج الاجتماع المعني بالمجتمع المدني الذي اشتركت في تنظيمه المنظمات غير الحكومية اليابانية والأفغانية في ٧ تموز/يوليه في طوكيو.

آفاق المستقبل

٢٥ - لضمان الاستمرارية والتقدم، قررت الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي إنشاء آلية للمتابعة لاستعراض الالتزامات المتبادلة الطويلة الأمد، التي ترد في هذا الإعلان وفي إطار طوكيو، والتحقق من الوفاء بهذه الالتزامات على أساس مفهوم المساءلة المتبادلة. ولهذا الغرض، قرر المشاركون، بموجب إطار عملية كابل، عقد اجتماعات للمتابعة على المستوى الوزاري كل سنتين، وعلى مستوى كبار المسؤولين فيما بين السنتين، وعلى فترات أكثر انتظاما في إطار آلية المجلس المشترك بين أفغانستان والأمم المتحدة للتنسيق والرصد.

٢٦ - وأعربت الحكومة الأفغانية عن تقديرها للمجتمع الدولي لدعمه الثابت للأمن والتنمية في أفغانستان، ولا سيما لتحديد التزامه في المؤتمر الحالي بدعم أفغانستان خلال عقد التحول. كما أقرت الحكومة الأفغانية مع التقدير بالدور الداعم في عملية التنمية في أفغانستان الذي تضطلع به هيئات الأمم المتحدة، ومنها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

٢٧ - وأعرب المشاركون، والحكومة الأفغانية بوجه خاص، عن تقديرهم العميق لليابان حكومة وشعبا لاستضافة مؤتمر طوكيو ولدعمهما الثابت للاستقرار والتنمية في أفغانستان. وتطلع المشاركون إلى عقد الاجتماع الوزاري المقبل، الذي ستشارك في استضافته كل من أفغانستان والمملكة المتحدة خلال عام ٢٠١٤، بعد الانتخابات الرئاسية في أفغانستان.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠١٢ والموجهة إلى الأمين العام من ممثلي أفغانستان واليابان لدى الأمم المتحدة

إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة

١ - تعيد الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي تأكيد شراكتهما في النمو الاقتصادي والتنمية في أفغانستان من خلال عملية مساءلة متبادلة في تحقيق الأهداف التي اتفق عليها الطرفان على النحو المنصوص عليه في هذه الوثيقة، المشار إليها فيما يلي باسم "إطار عمل طوكيو". وتتوقف قدرة المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم لأفغانستان على وفاء الحكومة الأفغانية بالتزاماتها الواردة في إطار عمل طوكيو. وتضع هذه الوثيقة نهجاً يستند إلى الالتزامات المتبادلة التي تقع على عاتق الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي بمساعدة أفغانستان على تحقيق تنميتها وأهدافها في مجال الحوكمة استناداً إلى التزامات المجتمع الدولي الواردة في إطار عمل طوكيو. وينص إطار عمل طوكيو على إنشاء آلية لرصد واستعراض الالتزامات على أساس منتظم.

٢ - وتعد الحوكمة الرشيدة أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية القوية والمستدامة وتحسين أسباب معيشة الشعب الأفغاني. وإذ يقر إطار المساءلة بهذه الحقيقة، فإنه يجسد الالتزامات المتبادلة التي تم الاتفاق عليها في عملية كابل وأعيد تأكيدها في مؤتمر بون من خلال النص على الأهداف المشتركة في مجالي التنمية والحوكمة وعلى إنشاء آلية لمحاسبة الطرفين عن تحقيق هذه الأهداف على النحو المبين في هذه الوثيقة. وتتماشى الأهداف مع الاستراتيجية الاقتصادية والإنمائية التي اعتمدها الحكومة الأفغانية وقدمتها في الورقة المعنونة "نحو الاعتماد على الذات".

٣ - وفي مؤتمر بون الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أكد المجتمع الدولي المركز الخاص الذي تحتله أفغانستان والذي يخولها الحصول على المساعدات من الجهات المانحة ابتداءً من مرحلة الانتقال وطوال مرحلة التحول، بقدر أكبر مما يقدم للبلدان ذات الوضع المماثل. ويقع على الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي الالتزام بتوقعات مواطنيها بإدارة الموارد بطريقة فعالة وشفافة.

٤ - وتعيد الحكومة الأفغانية تأكيد التزامها الرسمي بتعزيز الحوكمة، التي تركز على حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتقييد بالدستور الأفغاني، وتعتبرها جزءاً لا يتجزأ من النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

٥ - وإذ تعمل الحكومة الأفغانية في إطار شراكة مع المجتمع الدولي، فإنها تسعى إلى تحقيق التنمية المطردة والنمو الاقتصادي والاستدامة المالية مع خفض الاعتماد على التمويل من الجهات المانحة على النحو المبين في الورقة المعنونة "نحو الاعتماد على الذات". ومن أجل تحقيق هذه الرؤية، قامت الحكومة الأفغانية بإعداد البرامج الوطنية ذات الأولوية، وتقوم بالتشاور مع المجتمع الدولي، بوضع سياسة لإدارة المعونة ليقرها المجلس المشترك للتنسيق والرصد بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ من أجل كفالة تنفيذ المساعدة الدولية وفعاليتها على أمثل وجه بما يتماشى مع الأولويات الوطنية.

٦ - ومع دخول أفغانستان في عقد التحول، يجب أن يتواصل التقدم المحرز خلال العقد الماضي في المجالات التي تدعم النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالنساء والفتيات، كالتعليم والصحة وغيرهما من الخدمات الأساسية، وكذلك تعزيز احترام حقوق الإنسان. ويجب أيضا التصدي للتحديات الماثلة من قبيل سرعة التأثير بالكوارث الطبيعية والاحتياجات الإنسانية بشكل مشترك وبطريقة فعالة ومناسبة في مرحلة الانتقال وعقد التحول.

٧ - وسيؤدي نجاح مرحلة الانتقال إلى عقد تحول تستند فيه أفغانستان إلى فوائد مرحلة الانتقال لتصبح بلدا يحكم بشكل فعال ويتقدم اقتصاديا واجتماعيا مدفوعا بأولوياته الوطنية الخاصة. ويتطلب ذلك إحداث نقلة نوعية في طبيعة الشراكة بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، من شراكة بين جهة مستفيدة وجهات مانحة إلى شراكة بين مالك للعملية وشركاء فيها. ويستلزم تحقيق هذه النقلة إعادة تعريف مبدأ الشراكة والالتزامات المتبادلة فيها وطرائق تنفيذها، وهذا هو الغرض من إطار عمل طوكيو. ويشكل مؤتمر طوكيو نقطة الانعطاف اللازمة للشروع في إعادة التعريف هذه في شراكتنا.

المبادئ

٨ - يستند إطار عمل طوكيو إلى مبادئ النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين لمصلحة الجميع المقبولة على نطاق واسع:

- o يتأثر أداء التنمية تأثرا مباشرا بالحكومة؛
- o تعزز المساعدة الدولية المتوائمة مع البرامج الوطنية ذات الأولوية كفاءة المساعدة الإنمائية واستدامتها؛
- o يمكن للمساعدة الدولية التي تقدمها البلدان من خلال الميزانيات الوطنية تحسين القدرات المؤسسية الوطنية، وأداء التنمية والمساءلة أمام مواطني أفغانستان؛

- o يشكل رصد النقاط الإرشادية للتنمية والحوكمة على نحو يتسم بالشفافية وسيلة قوية لتمكين المساءلة أمام الشعب الأفغاني، وتعزيز الالتزامات المتبادلة بين الجهات المانحة والحكومة الأفغانية بتحسين أداء التنمية؛
- o يشكل الاستثمار الخاص، المحلي منه والأجنبي، ضرورة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام؛
- o يسهّل التعاون الإقليمي تكامل الاقتصادات الإقليمية، ويسهم بالتالي في استدامة الجهود الإنمائية في أفغانستان.

الالتزامات المتبادلة

- ٩ - يشدد المشاركون على أهمية إيصال المساعدة من خلال التقيد بمبادئ فعالية المعونة، وعلى أنه لا يمكنهم مواصلة "العمل على النحو المعتاد"، وضرورة أن ينتقلوا من الوعود إلى الممارسة. ويقدم إطار عمل طوكيو شراكة إنمائية جديدة منشطة بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي.
- ١٠ - وتؤكد الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي أن إقامة ديمقراطية فعالة تستند إلى انتخابات شاملة وذات مصداقية، وإنشاء خدمة مدنية فعالة ومهنية، وإتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء، وفرض سيادة القانون أمور ضرورية للوصول إلى أفغانستان آمنة وعادلة ومستقرة ومزدهرة. ويشكل تعزيز الحوكمة والمؤسسات مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة شرطا أساسيا لتحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام وإيجاد فرص العمل وتحقيق الازدهار للشعب الأفغاني.

التزامات أفغانستان في مجالي الحوكمة والتنمية

- ١١ - تعتزم الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي رصد الأداء في خمسة مجالات رئيسية من مجالات التنمية والحوكمة وفقا للطرائق المبينة أدناه. ومن المقرر أن تضع الحكومة الأفغانية جدولاً زمنياً لهذه المؤشرات لينظر فيه المجلس المشترك للتنسيق والرصد في اجتماعه المقبل. وترد أدناه الأهداف المنشودة والمؤشرات الأولية لكل مجال من المجالات.

الديمقراطية التمثيلية والانتخابات العادلة

- الهدف: إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية شاملة وشفافة وذات مصداقية في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وفقاً للدستور الأفغاني، تتاح فيها للمواطنين الأفغان المؤهلين، رجالاً ونساءً، فرصة المشاركة بحرية ودون تدخل داخلي أو خارجي وفقاً للقانون.

المؤشرات:

- o القيام بحلول مطلع عام ٢٠١٣ بوضع جدول زمني شامل يمتد إلى عام ٢٠١٥ للتحضيرات الانتخابية ومواعيد الاقتراع؛
- o ضمان إنشاء هيكل انتخابي قوي بطريقة آمنة وتشاركية وشفافة لتمكين إجراء انتخابات ناجحة وفي الوقت المناسب.

الحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان

الهدف: تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع، ولا سيما النساء، من خلال ضمان إنفاذ الدستور والقوانين الأساسية الأخرى على وجه السرعة وبشكل نزيه وشفاف؛ وكفالة تمكين المرأة بشكل كامل من التمتع بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية والثقافية؛ ومكافحة الفساد، بما في ذلك تعزيز جهود مكافحة المخدرات؛ وتحسين قدرة مؤسسات الدولة.

المؤشرات:

- o ضمان احترام حقوق الإنسان لجميع المواطنين، ولا سيما للنساء والأطفال، والسماح للجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بأداء وظائفها الملائمة؛
- o إثبات التنفيذ، بالاشتراك مع المجتمع المدني، لكل من قانون القضاء على العنف ضد المرأة، بما في ذلك من خلال تقديم الخدمات للضحايا وإنفاذ القانون، وتنفيذ خطة العمل الوطنية للمرأة على أساس سنوي؛
- o سنّ وإنفاذ الإطار القانوني لمكافحة الفساد بما في ذلك على سبيل المثال، تقديم كبار الموظفين العموميين في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية تصريحاً سنوياً عن ممتلكاتهم.

سلامة المالية العامة والأعمال المصرفية التجارية

الهدف: تحسين سلامة الإدارة المالية العامة والقطاع المصرفي التجاري.

المؤشرات:

- o تنفيذ برنامج الحكومة الذي يتلقى الدعم من صندوق النقد الدولي في الموعد المحدد؛ ومواصلة إنفاذ إجراءات استرداد الأصول ومحاسبة المسؤولين عن أزمة مصرف كابل؛ وتعزيز الإشراف على المصارف والإصلاحات من خلال مصرف أفغانستان المركزي (بنك أفغانستان)؛
- o تنفيذ خطة عمل إدارة المالية العامة وتحسين إدارة الأموال العامة المقاسة بتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية بنسبة ٢٠ في المائة وزيادة الشفافية في الأموال العامة المقاسة بمبادرة الميزانية المفتوحة إلى أكثر من ٤٠ في المائة؛
- o تنفيذ التوصيات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وفريق آسيا والمحيط الهادئ فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إيرادات الحكومة وتنفيذ الميزانية والحكومة على الصعيد دون الوطني

الهدف: تحسين تحصيل الحكومة الأفغانية للإيرادات وقدرة الوزارات المختصة على وضع وتنفيذ الميزانيات التي تستجيب لاحتياجات وأفضليات المجتمعات المحلية وتخضع للمساءلة أمامها.

المؤشرات:

- o رفع نسبة تحصيل الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١١ في المائة إلى ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٦، وإلى ١٩ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥ من خلال زيادة كفاءة وشفافية ومساءلة نظامي الجمارك والضرائب؛
- o تحسين نسبة تنفيذ الميزانية إلى ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٧؛
- o سنّ إطار قانوني لتوضيح أدوار ومسؤوليات الوكالات الحكومية على الصعيد الوطني وصعيدي الأقاليم والمقاطعات، بما يتماشى مع سياسة عام ٢٠١٠ للحكم على الصعيد دون الوطني؛
- o وضع عملية ميزنة على مستوى الأقاليم تشمل مساهمات الأقاليم في صياغة الوزارات المعنية لطلبات الميزانية، وترتبط بعملية التخطيط على مستوى الأقاليم التي تضطلع مجالس الأقاليم فيها بأدوار استشارية.

النمو المطرد والتنمية لمصلحة الجميع

الهدف: تحقيق النمو المطرد لمصلحة الجميع من خلال التركيز على التنمية البشرية، والأمن الغذائي، والاستثمار الخاص، وتوفير فرص العمل اللائق والعمالة، وتحسين التصنيف في الدليل القياسي للتنمية البشرية.

المؤشرات:

- o كفالة تخصيص الموارد الكافية لتحقيق الغايات المتعلقة بالصحة والشؤون الجنسانية والتعليم والبيئة والأمن الغذائي من الأهداف الإنمائية للألفية في أفغانستان، واستخدام مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية لقياس التقدم المحرز؛
- o تعزيز بيئة مواتية للقطاع الخاص، مقاسة بمؤشر البنك الدولي المتعلق "بممارسة الأعمال التجارية"، بما في ذلك وضع إطار إنمائي للصناعات الاستخراجية ينظم شؤون ثروة أفغانستان الطبيعية من خلال آلية تتسم بالكفاءة والشفافية والخضوع للمساءلة وتستند إلى أفضل الممارسات الدولية وتتخطاها؛
- o تشجيع ودعم المبادرات الاقتصادية الإقليمية من خلال دعم الاستثمارات في قطاع الزراعة وممرات الموارد بوصفها عوامل رئيسية لدفع النمو؛ وإنشاء مؤسسات للطرق والسكك الحديدية والطيران المدني؛
- o اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

الالتزام الدولي بتحسين فعالية المعونة

١٢ - يؤكد المشاركون مجدداً أنه سيكون للحكومة الأفغانية احتياجات مالية خاصة وكبيرة ومستمرة، ولكنها متناقصة، لا يمكن تلبيتها من خلال الإيرادات المحلية في السنوات التي تلي مرحلة الانتقال، وفقاً لتقديرات البنك الدولي والحكومة الأفغانية التي وُضعت في سياق التحضير لمؤتمر طوكيو. وللمساعدة في معالجة عجز الميزانية، يلتزم المجتمع الدولي بتوجيه الدعم المالي نحو تحقيق تنمية أفغانستان الاقتصادية خلال عقد التحول. وفي هذا السياق، يلتزم المجتمع الدولي في المرحلة الأولى من عقد التحول بتوفير أكثر من ١٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة حتى عام ٢٠١٥، والحفاظ على الدعم، إلى نهاية عام ٢٠١٧، في المستويات التي شهدتها العقد الماضي أو بالقرب منها للرد على الفجوة المالية على النحو الذي يقدره البنك الدولي والحكومة الأفغانية. ويرحب المجتمع الدولي

بالاستراتيجية الأفغانية، ويؤكد من جديد التزامه بمواءمة ٨٠ في المائة من المعونة مع البرامج الوطنية ذات الأولوية وتوجيه ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المساعدات الإنمائية التي يقدمها من خلال الميزانية العامة للحكومة الأفغانية وفقا لبياني لندن وكابل.

١٣ - وتهدف الجهات المانحة المشاركة إلى زيادة حصة مساعداتها المقدمة من خلال برنامج الحوافز التابع للصندوق الاستثماري لتعمير أفغانستان أو غيره من الآليات على النحو الذي تطلبه الحكومة الأفغانية أو توافق عليه، إلى ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٤، مع هدف تحقيق نسبة ٢٠ في المائة من التمويل من خلال آليات الحوافز بحلول نهاية عقد التحول. وينبغي أن تسعى برامج الحوافز إلى تزويد الحكومة الأفغانية بتمويل أكثر مرونة من داخل الميزانية بالاقتران مع إحراز تقدم فيما يتعلق بإنجازات محددة للتنمية الاقتصادية.

١٤ - ويلتزم المجتمع الدولي باتخاذ خطوات ملموسة لتحسين تقديم المعونة بما يتفق مع الشراكة والمبادئ العالمية لفعالية المعونة، والتقيّد بسياسة الحكومة الأفغانية في مجال إدارة المعونة عند الانتهاء من وضعها وقيام المجلس المشترك للتنسيق والرصد بإقرارها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ومن المقرر تحديد مدى مواءمة المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة مع الأولويات الوطنية الأفغانية بالاستناد إلى المنجزات المحددة التي تدرجها الحكومة الأفغانية في ما تعتمد من البرامج الوطنية ذات الأولوية. وتعتزم الجهات المانحة التشاور مع الحكومة الأفغانية لتحديد وسائل التمويل المناسبة لتنفيذ الأولويات الوطنية الأفغانية. وقد ترفض الحكومة الأفغانية أي تمويل للمعونة يكون غير متوائم بشكل كاف مع أولويات الحكومة الأفغانية، أو يتسم بانخفاض عائد الاستثمار أو ارتفاع تكاليف المعاملات.

١٥ - ويهدف المجتمع الدولي إلى اقتصار ممارسة التعاقد من الباطن في جميع المشاريع المتخصصة وكثيفة اليد العاملة على مستوى عمودي واحد فقط للحد من التكاليف العامة وتحسين الشفافية.

الطرائق

١٦ - تقرر الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي إنشاء آلية لرصد أدائهما قياسا بالمؤشرات وخطط العمل من خلال عملية استعراض مستقرة، استنادا إلى عملية المجلس المشترك للتنسيق والرصد. وتضطلع الحكومة الأفغانية بمساعدة من وزارة المالية والوزارات ذات الصلة، بمسؤولية تحقيق مؤشرات الحوكمة والتنمية المحددة في إطار عمل طوكيو. ويتولى الشركاء في التنمية مسؤولية الوفاء بالتزاماتهم بتقديم المعونة المذكورة في إعلان طوكيو وإطار عمل طوكيو.

١٧ - وتعترف الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي بتنفيذ إطار عمل طوكيو وفقا للطرائق المبينة أدناه. وتعترف الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي بإنشاء عملية رصد شفافة ومنتظمة، بالاعتماد على تنشيط عملية كابل وعلى المجلس المشترك للتنسيق والرصد، تهدف إلى قيام كل من الطرفين بمحاسبة الطرف الآخر عن الالتزامات المتبادلة.

١٨ - وتتمثل العناصر الثلاثة للآلية فيما يلي:

- o قيام اللجان الدائمة والمجلس المشترك للتنسيق والرصد باستعراض التقدم المحرز على أساس منتظم؛
- o عقد اجتماع لكبار المسؤولين في عام ٢٠١٣ ومرة كل سنتين بعد ذلك لاستعراض التقدم المحرز واستكمال المؤشرات عند الحاجة؛
- o عقد اجتماع على المستوى الوزاري في عام ٢٠١٤ ومرة كل سنتين بعد ذلك لاستعراض التقدم المحرز واستكمال المؤشرات وتقييم الاحتياجات من الموارد وتحديد الالتزامات الدولية.

١٩ - وستشارك أفغانستان والمملكة المتحدة في رئاسة الاجتماع الأول على المستوى الوزاري.